

Distr.: General
29 February 2008
Arabic
Original: English



رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٨ موجهتان إلى الأمين
العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية
لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه، الرسالة الموجهة إليكم من معالي السيد منوشهر متكي وزير
خارجية إيران الإسلامية بشأن برنامج إيران النووي السلمي وآخر تقرير أصدرته الوكالة
الدولية للطاقة الذرية في هذا الصدد (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على محتوى هذه الرسالة ومرفقها والتكرم
بتعميمهما بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد خزاعي

السفير

الممثل الدائم



مرفق الرسالتين المتطابقتين المؤرختين ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٨ الموجهتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة

في هذه اللحظة الحاسمة التي شهدت إعلان الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تقريرها الأخير أن جميع المسائل المعلقة المتصلة ببرنامج جمهورية إيران الإسلامية النووي السلمي قد حسمت، وتأكيدا للمرة الحادية عشرة أن الأنشطة الإيرانية النووية السلمية لم تحد قط عن مسارها، أود أن أوجه عنايتكم إلى ما يلي:

١ - أن الذرائع التي استند إليها في إدراج مسألة البرنامج النووي الإيراني في جدول أعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية وغدت فيما بعد الأساس الذي انبنت عليه الإجراءات غير المبررة وغير القانونية التي اتخذها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، هي ما سُمي بالأمور المبهمة التي تكتنف البرنامج النووي الإيراني والادعاءات التي رددتها في هذا الصدد، قلة من البلدان حاولت، عن طريق التهويل من شأن تلك الأمور المبهمة، التشكيك في الطابع السلمي لبرنامج جمهورية إيران الإسلامية النووي ووصمه بأنه ستار يحجب الغاية الحقيقية وبأنه يفتقر إلى الشفافية أو بأنه مسلك غير قانوني.

٢ - إنه رغبة من جمهورية إيران الإسلامية في إزالة أي لبس فيما يخص أنشطتها النووية السلمية وحل المسائل المتبقية، توصلت في ٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٧ إلى تفاهم بشأن خطة عمل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وبناء على خطة العمل تلك، قدمت الوكالة لإيران قائمة وافية تضمنت ست مسائل هي "البحوث المتعلقة بالبلوتونيوم" و "أجهزة الطرد المركزي من فئة ب - ١ و ب - ٢"، و "مصدر التلوث"، و "الوثيقة المتعلقة بفلز اليورانيوم"، و "البلوتونيوم ٢١٠" و "منجم كيجين". وعلى الرغم من الاتفاق المبدئي الذي كان من المفروض أن نعالج، استنادا إليه، المسائل التي لم تحسم في السابق، قامت جمهورية إيران الإسلامية، تحذوها نواياها الحسنة ورغبتها في مواصلة التعاون مع الوكالة، بالنظر أيضا في المسائل المطروحة في الوقت الراهن. ومن ثم بدأت المفاوضات بشأن وثيقتين قانونيتين هامتين تتعلقان بمعمل نطنز لتخصيب اليورانيوم ألا وهما "وثيقة نهج الضمانات" و "الملحق المتضمن المواصفات النموذجية للمرافق" وقد أبرمت الوثيقتان ودخلتا حيز النفاذ في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. وتبعا لذلك، فبتنفيذ هاتين الوثيقتين توفرت الضمانات اللازمة للتحقق من أنشطة التخصيب في إيران في الوقت الراهن وفي المستقبل. ولقد توخت جمهورية إيران الإسلامية، في تنفيذ خطة العمل، الشفافية إلى أقصى حد وتعاونت تماما مع الوكالة بل وحتى أنجزت خطة العمل في زمن يقل كثيرا عما كان مقررا. ويجدر التنويه في هذا الصدد إلى أن تنفيذ خطة العمل كان يتطلب ١٨ شهرا ولكن جمهورية إيران الإسلامية نفذتها في غضون ستة أشهر.

٣ - وأعلنت الوكالة بوضوح وجلاء في تقريرها المؤرخ ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨ أن "المسائل المتبقية" الست حسمت جميعها وأن جمهورية إيران الإسلامية أحابت، وفقا لخطة العمل، على كل ما طرحته الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أسئلة بشأن المسائل المعلقة وأن ردودها "متسقة مع النتائج التي خلصت إليها الوكالة وأن الوكالة الدولية للطاقة الذرية" ترى أن تلك الأسئلة لم يعد لها محل".

٤ - في التقرير المشار إليه، أعلنت الوكالة أيضا أن الأنشطة النووية المضطلع بها حاليا في إيران تخضع لرقابتها وأنه تبنى للوكالة مواصلة التحقق من عدم تحويل المواد والأنشطة النووية المعلقة في إيران.

٥ - تدعى بذلك، كل ما يسمى بمبررات الإجراءات التي اتخذها مجلس الأمن بشأن هذه المسألة وتهاوت أسسها الواهية مما يتبين معه أن القرارات التي اتخذها مجلس الأمن من قبل تفتقر إلى المبررات القانونية والفنية وتنبع فقط من أهداف سياسية ومآرب خبيثة لدى بعض البلدان. وبالطبع، من شأن الاستمرار في هذا المنحى أن يقوض مصداقية مجلس الأمن وينال من نزاهة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ويضعف موقفها وهي من المفروض السلطة الوحيدة المختصة بالأنشطة النووية للدول الأعضاء، الأمر الذي سيمثل خطوة أخرى في الاتجاه الخطأ.

٦ - يستدل بوضوح من تقرير الوكالة على أن المسلك الذي تتبعه جمهورية إيران الإسلامية في أنشطتها النووية مسلك قانوني يتسم بالشفافية وينم عن إدراك للمسؤولية ويتبين أيضا مدى وفائها بالتزاماتها وتعهداتها في هذا الصدد.

٧ - إن أمة إيران العظيمة ليس لها، بعد الوفاء بالتزاماتها، من مطلب سوى أن تمارس حقوقها في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية وهي حقوق غير قابلة للتصرف منصوص عليها في أحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ويلزم التنويه في هذا الصدد إلى أن استقلال بعض البلدان للهيئات الدولية لن يفلح في حمل أمتنا على التخلي عن حقوقها غير القابلة للتصرف.

٨ - وفي ضوء الوقائع المشار إليها آنفا، يحق للمجتمع الدولي أن يتوقع من الدول التي ضللت المنتديات الدولية بادعاءات واتهامات لا أساس لها وذلك من خلال تصرفاتها وحملاتها الدعائية التي تحركها بواعث سياسية ضد برنامج إيران النووي السلمي، أن تتخذ إجراءات لتصحيح أخطائها.

(توقيع) منوشهر متكي

وزير خارجية

جمهورية إيران الإسلامية